

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ECRI/2015/WG.3/Report
9 February 2016
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

اجتماع فريق الخبراء المعنون
مؤسسات حكم قوية من أجل تحوّل حقيقي في البلدان المتأثرة بالنزاع
بيروت، 1-2 كانون الأول/ديسمبر 2015

موجز

نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) اجتماع فريق الخبراء المعنون "مؤسسات حكم قوية من أجل تحوّل حقيقي في البلدان المتأثرة بالنزاع" في بيروت، لبنان، يومي 1 و2 كانون الأول/ديسمبر 2015، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - المركز الإقليمي للدول العربية.

وحضر الاجتماع مشاركون من الأوساط الأكاديمية ومعاهد البحوث والحكومات والمنظمات الدولية والأمم المتحدة والقطاع الخاص ناقشوا أوضاع المؤسسات وآفاق التحوّل المؤسسي في البلدان العربية المتضررة من الصراعات، مؤكّدين على ضرورة حدوث هذا التحوّل، ومسأّطين الضوء على الآثار المدمّرة للصراعات على المؤسسات.

وخلص المشاركون إلى أنّ مواجهة التحديات التي تتغلّ كاهل المنطقة العربية تتطلب إحداث تحوّل حقيقي في مؤسسات الحكم في بلدانها؛ وأنه على هذه البلدان أن تسعى جاهدةً للحد من الفساد وتعزيز المساءلة وزيادة الطابع التمثيلي لمؤسساتها وتحسين الشفافية. وكما تتحقّق هذه التحولات، لا بد من توفر شروط هي العزم الصادق على التغيير لدى القيادات السياسية؛ واعتماد نهج تقاسم السلطة؛ ووضع السياسات اللازمة لمعالجة التطرف ومنعه؛ وتعزيز مساءلة المؤسسات الوطنية والمحلية؛ والإسراع في تطوير مفهوم جديد للعقد الاجتماعي تتفاوض الدولة مع المواطنين بشأنه؛ وإمساك الجهات الوطنية بزمام عملية صنع القرار؛ والتعليم لنشر ثقافة التعددية والمواطنة؛ والالتزام بمراعاة المنظور الجنساني في السياسات العامة.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	4-1 مقدمة
		<u>الفصل</u>
3	31-5 أولاً- مواضيع المناقشة
4	9-6 ألف- الجلسة الأولى
5	15-10 باء- الجلسة الثانية
6	19-16 جيم- الجلسة الثالثة
6	26-22 دال- الجلسة الرابعة
7	28-24 هاء- الجلسة الخامسة
8	31-29 واو- الجلسة السادسة
8	32 ثانياً- التوصيات
10	33 ثالثاً- تنظيم الأعمال
11	 المرفق- قائمة المشاركين

مقدمة

1- أكثر من ربع سكان العالم مشنت اليوم في عدد من الدول الضعيفة. وفي المنطقة العربية، يعاني ما لا يقل عن نصف الدول بشكل مباشر من نزاعات مسلحة تتفاوت حدتها، وتحول دون حصول الشعوب على حقهم الأساسي في العيش بمنأى عن الخوف والعوز. وقد أودت هذه النزاعات بحياة أعداد مهولة من البشر؛ وأدت إلى تشريد ما يزيد على 22 مليون شخص وإلى قلب حياتهم رأساً على عقب. ولعل أخف تبعات هذه الصراعات وطأة تفهقر مستوى معيشتهم، وتبديد قدرتهم على العيش حياة طيبة، وتقويض فرص تحقيق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى أثارها المتعددة الأوجه، لا سيما الأذى الذي تلحقه بالأرواح البشرية والفرص الاجتماعية والاقتصادية، أفضت هذه الصراعات إلى تقويض أركان المؤسسات، وشرذمة المجتمعات، وتمزيق النسيج الاجتماعي.

2- وبمعزل عن الضغوط الخارجية المفروضة على المنطقة العربية، أسفر تردّي آليات المساءلة على الصعد الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإدارية، على مدى عقود، عن تهميش شرائح واسعة من السكان وإهمال احتياجاتهم. ولعلّ استفحال الفقر، واتساع الفوارق في مستويات الدخل، وارتفاع معدلات البطالة، لا سيما لدى الشباب والنساء، من أبرز معالم الصورة القاتمة لأوضاع المنطقة العربية. وتشهد هذه المنطقة قصوراً متزايداً على مستوى الحوكمة، لا سيما في مجالات سيادة القانون وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، في ظل غياب عمليات المصالحة أو ضعفها وهيمنة خطاب ديني يصبح أكثر فأكثر إقصاءً وتطرفاً وإغاءً للآخر. وأصبح هذا المسار تهديداً حقيقياً لما كان يسم المنطقة العربية من طابع تعددي وتنوع عرقي وثقافي وديني عبر التاريخ، الأمر الذي يوجب العديد من الصراعات المشتعلة فيها ويطيل أمدها.

3- وتعاني المنطقة العربية من مستويات غير مسبوقة من حدة الصراعات الجارية فيها وعمق أثارها. وهي تصطدم بتحديات هائلة تحول دون استجابة فعّالة للأزمات؛ ودون توليد العزيمة السياسية اللازمة لإجراء حوار وطني يكون صدّي لتطلّعات الشعوب والمكرّسة في المبادئ العالمية لحقوق الإنسان. فترميم التوافق السياسي والتماسك الاجتماعي، الهادف إلى بدء عملية إعادة التأهيل، يتطلب بذل جهود دؤوبة وتوفر عزيمة سياسية صادقة. ولا بدّ من تطوير مؤسسات تمثل الشعب، وتستجيب لاحتياجاته، وتخضع للمساءلة، وتتسم بالعدل والكفاءة اللازمين لتقديم الخدمات بشكل منصف، وذلك بهدف تمكين البلدان من تلبية الاحتياجات الملحة لشعبها وبالتالي تطوير قنوات غير مسلحة لمنع اشتعال الصراعات مجدداً بعد إخمادها.

4- وهدف اجتماع فريق الخبراء المعنون "مؤسسات حكم قوية من أجل تحوّل حقيقي في البلدان المتأثرة بالنزاع" إلى البحث في مجموعة من الافتراضات السائدة؛ ووضع إطار لدراسة التحديات الفريدة التي تفرضها الصراعات الدائرة على عملية بناء قدرة الدولة في بناء السلام ومنع نشوب الصراعات من جديد. وبصورة أكثر تحديداً، يهدف الاجتماع إلى تحديد الأولويات التي ينبغي أخذها في الحسبان قبل اعتماد نهج إزاء الحوكمة يكون مراعيًا لظروف النزاع، كما يهدف إلى تحديد مسببات الصراعات والعناصر التمكينية للسلام التي يمكنها المساعدة في تحقيق التحوّلات اللازمة للخروج من النزاع.

أولاً- مواضيع المناقشة

5- تبادل المشاركون وجهات نظر متنوعة بشأن الحوكمة في البلدان المتضررة من النزاعات، وتناولوا في نقاشاتهم المواضيع التالية:

(أ) ديناميات النزاع في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛

(ب) اتجاهات التشدد في المنطقة؛

(ج) قصور الحوكمة، وما أسفرت عنه النزاعات المسلحة من دمار في مؤسسات الدولة وتمزق في النسيج الاجتماعي؛

(د) أفضل الممارسات والدروس المكتسبة من تجارب بناء السلام ومكافحة التشدد وبناء الدولة على المستويين الدولي والإقليمي؛

(هـ) الأطر الإقليمية اللازمة لمساعدة الدول الأعضاء في إعادة بناء قدرات الدولة ورتق النسيج الاجتماعي؛ ودعم التحولات الجارية في السياق الراهن؛

(و) متطلبات الانتقال إلى السلام في ضوء خطة التنمية لما بعد عام 2015، والأولويات التي سيفرضها هذا الانتقال في إطار أنشطة البحوث وتطوير البرامج.

ألف- الجلسة الأولى

6- توقف المشاركون في الجلسة الأولى عند الأسئلة التالية: ما هو تعريف مؤسسات الدولة في مختلف بلدان المنطقة؟ ما رأي المواطنين بدور الدولة ومؤسساتها في مختلف بلدان المنطقة؟ ما هو أثر النزاع على تطور نظام الحكم (الرسمي وغير الرسمي) في مختلف بلدان المنطقة؟ ما هو أثر الصراعات الجارية والاضطرابات السياسية على تطور المسار المؤسسي في المنطقة العربية؟ ما هي التحديات التي يفرضها الهيكل الحالي للمؤسسات في العالم العربي على التماسك الاجتماعي وعلى بناء السلام ضمن إطار محدّد وطنياً؟ ما هي شروط بدء هذه التحولات؟

7- وأشار المشاركون إلى أن أزمة الحكم تطال مختلف دول العالم، وليس البلدان العربية فحسب؛ وأنّ الدول عموماً تواجه اليوم صعوبات في توفير السلع العامة والخدمات. وتتألف المنطقة العربية من دول لا تتشابه خلفيتها التاريخية، ولا مجتمعاتها ومؤسساتها السياسية، ولا اقتصاداتها. كما أن معظم الشعوب العربية لم تشارك يوماً في صياغة أي عقد اجتماعي، بل إنّ هذه العقود لطالما أمليت عليها. ويشكل هذا النقص في الشرعية أحد المسببات الرئيسية لتأجيج القلاقل المدنية في المنطقة. فإزاء الاضطرابات المدنية وتعزيز الاستقطاب السياسي أداتان لتحويل النضالات السياسية إلى حروب طائفية ودينية، وبالتالي إلى تكريس الهويات البدائية في الدساتير المستحدثة بعد أية تسوية سلمية تُبرم في المستقبل. وتوقف المشاركون أيضاً عند جهود مكافحة الفساد التي تسيرها التجاذبات السياسية، أو بالأحرى عمليات تصفية الحسابات، عوضاً عن أن تقودها مؤسسات قوية تابعة للدولة. كذلك، بات الفساد السافر، الذي يمارسه أثرياء الحرب والنخب الاقتصادية والسياسية، يزكي سخط الشعوب، تحت وطأة أوضاع معيشية متردية ومعدلات بطالة مرتفعة.

8- ويعتبر معظم المواطنين أن الدولة تخدم مصالح الأنظمة المتربعة على السلطة، أو حتى مصالح حفنة ضئيلة من ذوي النفوذ. ومن المتوقع أن تزداد هذه المشكلة سوءاً مع استمرار النزاعات في بعض الدول العربية، بما أن النزاعات عادةً ما تضعف الهياكل الرسمية في الدول وتُعلي شأن الهياكل والشبكات غير الرسمية. ولفت المشاركون إلى أنّ تعريف مفهومي النظام والدولة، كلّ على حدة، أمر صعب، هذا ما لم يكن مستحيلاً، وذلك بكل بساطة نتيجة انحلال الخطوط الفاصلة بين هذين المفهومين، وانصهارهما في مفهوم واحد.

9- قليلة هي التجارب في مجال التشاور بين الدولة والشعب. وفي ظل نشوء أشكال جديدة من المؤسسات غير الرسمية التي تفرض نفسها عن طريق القوة وتدعي الشرعية، بات من الضروري تعريف مفهوم الشرعية والتركيز على قضاياها.

باء- الجلسة الثانية

10- توقّف المشاركون في الجلسة الثانية عند الأسئلة التالية المتصلة بالتشدد: ما هي الدوافع وراء تفشي التطرف المسلح والنزعة التشددية في المنطقة؟ وما هو أثر الحركات المتشددة على آليات الحكم والتحول إلى السلام؟ وما هو دور أطر ومؤسسات الحكم في منع النزاعات والاستجابة لها، وما مدى كفاءة نماذج الحوكمة القائمة؟

11- طرح المشاركون مجموعة من العوامل التي قد تفسّر نشوء التطرف المسلح، منها التخلف والفساد وانعدام الحريات السياسية والشخصية. ورأى البعض أنّ التطرف المسلح هو بغيّة الأنظمة الاستبدادية. فقد أحسنت الأنظمة البائدة إزكاء النزاعات، لكنها أخفقت في حلها. فما إن ضربها الضعف، حتى عادت الصراعات التي لم تجد حلاً إلى الظهور واكتسبت زخماً خاصاً بها.

12- والأخطر من تكاثر نماذج العنف (مقابل نماذج السلم) في المنطقة، هو أنّ الصراعات باتت تغذي نفسها بنفسها. وبالإضافة إلى كل ذلك، يُخشى أن يتحول التشدد والتطرف إلى عقيدة تتوقّر فيها مقومات بقائها. كما أنّ الجهات الراعية للجريمة المنظمة على الصعيد الدولي تقوم بخلق الجماعات المتطرفة وبالاستفادة منها في نفس الوقت.

13- وينتهي المطاف بالشباب في مواجهة مع حكومات ومجتمعات هي سجيبة مصالح ضيقة، وعاجزة عن تقديم الخدمات وتيسير الحصول على الوظائف وتوفير الفرص. وفي خضمّ إحباطهم وإحساسهم بالضياع، يجد بعض الحالمين من هؤلاء الشباب ملاذاً في وعود جميلة يمنيهم بها متطرفون ينشرون كلمات حقّ يريدون بها باطلاً. فهؤلاء المتطرفون يتشدقون بمصطلحات هي حقاً مبادئ إسلامية، كالتقوى والطهارة والنزاهة والكرامة، ولكنهم يعطونها المعنى الملتوي والمغلوط الذي ابتكروه بأنفسهم، ويدعون إلى نشرها، حسب فهمهم لها، بطرق ليست إراقة الدماء ونشر الدمار والخراب أقلها همجية.

14- ويؤدي الفساد، والاستيلاء على مفاصل الدولة والتلاعب بها، إلى إزكاء الشعور بالإقصاء والحرمان من الفرص العادلة، مما يجعل الشباب المحبط أرضاً خصبة للتطرف. وخلافاً لذلك، عاد إضعاف الفساد وتحقيق الإصلاح في الأردن والمغرب بمكاسب على الاستقرار في البلدين.

15- ومن سبب التصدي للتطرف المسلح إعادة بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، لا سيما من خلال زيادة الشفافية ووضع حد للإفلات من العقاب. وبما أنّ المبادرات الوطنية، مقابل المبادرات الخارجية، من شأنها حشد جميع قطاعات المجتمع دعماً للقضايا الوطنية وبث روح انتماء الأفراد إلى المجموعة، تبقى هذه المبادرات وإزالة العراقيل التي تعوق تنفيذها الأداة الأنسب لمكافحة التشدد.

جيم- الجلسة الثالثة

16- توقّف المشاركون في الجلسة الثالثة عند الأسئلة التالية المتصلة ببناء السلام: ما هي الدروس المكتسبة من تجارب دعم إصلاح الحكم في إطار جهود بناء السلام؟ وما هو دور المجتمع المدني، ومؤسسات الدولة، والجهات الفاعلة (المسلّحة) غير الرسمية في بناء السلام؟ وكيف يمكن للحوار الوطني أن يحقق الإصلاح، وأن ينفي الحاجة إلى الثورة؟ وكيف يمكن تحقيق التوازن بين الجهات الفاعلة الوطنية والخارجية؟ وما هي الصلة بين العمليات السياسية الشاملة والمساءلة والتماسك الاجتماعي، وكيف يمكن تمتينها؟ وما هي الخطوات التي يمكن للجهات المعنية ببناء السلام تنفيذها من أجل تعزيز الالتزام، والحد من الإحساس بالضيق والضعف وانعدام الثقة، والحوار دون استئثار جهات معينة بالمعلومات؟

17- كذلك، أجمع المشاركون على أن النهج التقليدية المعتمدة لبناء السلام لم تعد مجدية بشكل عام. وفي حين فقدت جهود بناء السلام التي تتولّاها جهات خارجية فعاليتها، من المرجح أن تلقى الجهود المحلية نجاحاً أكبر، حتى وإن قام خبراء خارجيون بتيسيرها. وعلى صانعي السلام التركيز على استدامة عملهم منذ البداية. فمعظم عمليات بناء السلام تتوقف ما لم تسفر عن نتائج فورية، مع أنه من المعروف أن هذه العمليات هي مشاريع طويلة الأجل. ودور الأمم المتحدة كجهة مفاوضة أو وسيطة في عملية بناء السلام أهم من دورها كجهة تتولى تنفيذ هذه العملية.

18- ولم تعد الحوارات الوطنية من الأدوات الأكثر انتشاراً وفعالية في صنع السلام. ونظراً إلى البعد الدولي الطاعي للصراعات التي تحرّكها أيادٍ خارجية، وتكوّن أعداد مهولة من الأقطاب الاجتماعية والسياسية والطائفية، أصبح إجراء حوار وطني حقيقي أمراً شبيه مستحيل.

19- وقدم المشاركون التوصيات التالية: (أ) إعداد دراسات حالة مفصّلة عن عمليات الإصلاح في الأردن وتونس والمغرب تتضمن الدروس المكتسبة من تجربة كلّ من هذه البلدان؛ (ب) دعوة الحكومات إلى البحث في سبل تحقيق اللامركزية، وعقد الاجتماعات المفتوحة في جو من الشفافية، واعتماد الحوكمة الإلكترونية؛ (ج) الاعتراف، من قبل الدولة، بأن إشراك المواطنين في جميع مراحل عملية الإصلاح أمر لا غنى عنه.

دال- الجلسة الرابعة

20- توقّف المشاركون في الجلسة الرابعة عند الأسئلة التالية: أيّ من مؤسسات الدولة يتولّى تيسير التحوّلات المؤسسية في أعقاب الأزمات المطوّلة؟ ما هي المؤسسات ذات الأولوية التي تستحق اهتماماً كبيراً ودعمًا خاصاً؟ ما السبيل إلى جعل المؤسسات أكثر شمولاً وفعالية وإنصافاً وقدرة على التكيف وخضوعاً للمساءلة؟ كيف سنتعاون المؤسسات لضمان تحول مستدام نحو السلام؟ ما هي الاحتياجات من الهياكل الأساسية التي ينبغي تلبيتها لتمكين الدول من تحقيق الإصلاح المؤسسي؟ هل من تدابير أخرى يتعيّن اتخاذها، ومن هي الجهة المعنية بتنفيذها؟

21- أشار المشاركون إلى مجموعة من الهياكل الاجتماعية التي لطالما أسهمت في تمديد أمد الصراعات في المنطقة، وهي عدم الالتزام بالمبادئ لدى عدد كبير من الأحزاب السياسية؛ وضعف الانتماء الوطني؛ وشلل الأجهزة القضائية؛ وعجز القوات العسكرية الوطنية، وتبعيتها لمن هم في السلطة؛ واعتماد الاقتصاد على مصدر واحد للريع؛ وعدم رضا الطبقات المتوسطة.

22- وتوقف المشاركون ملياً عند نظام حكم أثبت قدرته على وضع حدٍّ لحروب أهلية، وهو الحكم القائم على تشارك السلطة. نظرياً، تسترشد نهج إدارة الصراع القائمة على تقاسم السلطة بعدد من المبادئ، أهمها مشاركة جميع الجهات الفاعلة الرئيسية في الحكم؛ وتمثيل جميع الفئات العرقية والدينية وتولي النخب القيام بذلك؛ واستقلالية معظم تلك الفئات وتمتعها بحكم ذاتي. عملياً، تتضمن آليات تقاسم السلطة تخصيص مقاعد معينة لفئات محددة؛ وتطبيق النسبية؛ واعتماد نظام الحصص على مستوى الإدارة؛ واللامركزية؛ والاستقلالية المحلية. وتقاوم السلطة أداة فعالة في إحلال السلام بين الجهات المتقاتلة، بما أنه يؤدي إلى توزيع صلاحيات صنع القرار بشكل مدروس عليها، كما يدفعها، مبدئياً، إلى الوفاء بالتزاماتها.

23- ومع ذلك، تشوب نهج تقاسم السلطة أوجه قصور مهمة. فهي قد تفلح في إنهاء الحرب، لكنها قد تفشل في حفظ السلام. كذلك، عادةً ما تعطي المؤسسات الناشئة من تقاسم السلطة لنفسها صفة الأبدية، وتسعى جاهدة في سبيل ديمومتها. ويفضي تقاسم السلطة إلى تركيز السلطة في أعقاب الحرب في أيدي من كانوا أسياها؛ وإلى ترسيخ شبكات المحسوبية التي نشأت أثناء الحرب؛ وتعزز الانتماء إلى العرق والطائفة في محور متعمد للهوية الوطنية. يُضاف إلى ذلك أن حيازة البعض الثلث المعطل على مستوى الحكم يصعب التوصل إلى اتفاق للمضي في تنفيذ الإصلاحات.

هاء- الجلسة الخامسة

24- توقف المشاركون في الجلسة الخامسة عند الأسئلة التالية المتصلة بتصميم البرامج وقياس أثرها: ما السبيل إلى التأكد من أن الإصلاحات المؤسسية تسهم فعلاً في بناء السلام، وأنها تراعي في الواقع ظروف النزاع؟ وهل يمكن وضع نقاط مرجعية، تُحدّد بحسب السياق، لقياس فعالية العوامل الداعمة للسلام والتقدم باتجاه الأهداف ذات الأولوية، مثل التماسك الاجتماعي، والسلامة والأمن (التخفيف من حدة النزاعات)، والشمول والمشاركة، والعدالة، والمصالحة؟ وكيف يمكن الاستفادة إلى أقصى حد ممكن من مصادر البيانات الموجودة؟ وما هي سبل تعزيز القدرات الوطنية في تحديد أوجه القصور ودعم فعالية الرصد؟ وفي ظل التغيير المستمر للمشهد المجتمعي، من هم أصحاب المصلحة ومن هم الشركاء؟ وما هو مستوى المشاركة المتوقع؟

25- وخلص بعض المشاركين إلى ضرورة أن تعتمد المنطقة العربية شكلاً من أشكال الحكم يكون خاصاً بها، وأن تلتزم بمنظومة من الحقوق والواجبات والمؤسسات تراعي خصوصياتها. وهذا الأمر لا يعني رفض القيم الراسخة أو الدروس المكتسبة من تجارب سائر الدول أو المناطق في العالم، بل الانفتاح عليها، واعتناقها على النحو المناسب لخصوصيات بلدان المنطقة واحتياجاتها.

26- وأجمعوا أيضاً على أهمية الجهات الفاعلة المحلية والاستراتيجيات الموضوعية محلياً في حل الصراعات، من دون إغفال ضرورة مراعاة الفوارق بين الجنسين. ومن الأهمية بمكان إصلاح المؤسسات الأساسية لسيادة القانون، وأيضاً التعليم الهادف إلى نشر ثقافة السلام.

27- ومن أهم الجهات الفاعلة المعنية بعملية الإصلاح المؤسسي المرشدون الروحيون؛ والقوى العلمانية؛ والمؤسسات التعليمية؛ ومنظمات المجتمع المدني؛ ومجتمع الأعمال؛ ووسائل الإعلام؛ ونقابات العمال؛ والمؤسسات الخيرية؛ والمنظمات غير الحكومية المحلية. أما الجهات الخارجية المعنية، فتتضمن المنظمات غير الحكومية الدولية؛ ومراكز السلام الدولية؛ والمبادرات الدولية مثل مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط؛ والأكاديميين؛ والجهات المانحة. وشدد الفريق على دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في

تحقيق النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار، وتوفير فرص العمل ومصادر الدخل للسكان، باعتبار كل من هذه الأمور أساسياً لحفظ السلام، لا سيما في سياقات ما بعد الصراع.

28- إن وضع المعايير اللازمة لقياس التقدم المحرز مهمة صعبة. فالمؤشرات المتوفرة في المنطقة العربية لقياس الحوكمة ليست مناسبة تماماً لرصد التقدم باتجاه إصلاحها، لا سيما في حالات النزاع، وذلك بفعل عدم تحديثها بانتظام، والتشكيك بصلاحياتها نتيجة عدم تغطيتها لأحدث الاتجاهات السائدة في المنطقة. وتشمل الخيارات المتاحة لتحسين هذا الوضع إنشاء مرصد لرصد الإصلاح المؤسسي، كما ونوعاً؛ واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي كأداة للرصد؛ وتحديد أهداف استراتيجية من قبل الجهات الفاعلة الداخلية تكون أساساً لقياس التقدم المحرز باتجاه السلام، وذلك مع أخذ مصلحة الشعب المتأثر بالصراع في الاعتبار والاسترشاد بمبادئ الحوكمة الرشيدة.

واو- الجلسة السادسة

29- تناول المشاركون في الجلسة الختامية دور أهداف التنمية المستدامة في حالات النزاع؛ وركزوا على خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛ وحلّلوا أهميتها بالنسبة إلى البلدان في طور الخروج من النزاعات المسلحة وتلك المنتقلة إلى سياقات تستدعي تدخّلات إنسانية. وأشاروا إلى أنّ التوصل إلى أهداف التنمية المستدامة قد يكون خطوة أولى باتجاه الإقلاع عن مقاربة كلّ من أهدافها بمعزل عن الآخر، مستندين إلى أدلة حديثة على عمل مجموعة من منظمات الأمم المتحدة في عدة مجالات من أهداف التنمية المستدامة في نفس الوقت. ولقي إطار أهداف التنمية المستدامة، الذي اعتمد على ضوء تقييم شامل لأهداف التنمية المستدامة، الكثير من الثناء، بما أنه يوفّر فرصة فريدة لبدء حوار مع الحكومات بشأن نوعية الحياة في المدن في المنطقة العربية، وبشأن قضايا عدم المساواة، والحوكمة، وإصلاح القطاعين القضائي والأمني في حالات ما بعد النزاع.

30- واقترح المشاركون استخدام خطة التنمية المستدامة كوسيلة لإصلاح الدولة في السياقات الهشة، لا سيما من خلال تحقيق تسويات سياسية شاملة للجميع وحل النزاعات؛ وإعطاء الأولوية للهدف 16 المتعلق بتعزيز السلام والعدالة والمجتمعات الشاملة للجميع؛ وربط الخطط الوطنية للتنمية بمبادئ حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، أكدوا على ضرورة إجراء حوار سياسي، تشارك فيه الجهات الحكومية وغير الحكومية، بشأن رؤية التنمية الوطنية القائمة على توافق الآراء، والمستوحاة من أهداف التنمية المستدامة. كما أوصوا بإدماج أولويات بناء الدولة وبناء السلام على المدى القصير والمتوسط والطويل ضمن رؤية التنمية في كل من دول المنطقة.

31- ودعا المشاركون إلى استخدام أهداف التنمية المستدامة كوسيلة لمعالجة عدد من مشاكل المنطقة، لا سيما الطبيعة المعدية للنزاعات المندلعة فيها. كما سلّطوا الضوء على الأهمية القصوى لخطة التنمية لعام 2030 في تكريس مبادئ المواطنة والعقود الاجتماعية، وكذلك في تغيير سبل معالجة التحديات المتصلة بإعادة الإعمار والتنمية في المنطقة. وبما أن أهداف التنمية المستدامة هي تجسيد لتوافق عالمي جديد بشأن قضايا التنمية، فهي تشكل بالفعل فرصة لإصلاح عمليات المساعدة الإنمائية والإنسانية.

ثانياً- التوصيات

32- خلص مؤتمر الخبراء المعنون "مؤسسات حكم قوية من أجل تحوّل حقيقي في البلدان المتأثرة بالنزاع" إلى مجموعة من التوصيات في ما يلي نصها:

(أ) وضع محاربة الفساد في صلب الاستراتيجيات الرامية إلى التخفيف من حدة النزاعات وتسويتها؛

(ب) الاستفادة من العمل الجاري لوضع مفهوم جديد للعقد الاجتماعي، باعتبار هذا الأمر فرصة لإعادة التفاوض بشأن العلاقة بين الدولة والمجتمع، وظرفاً مؤاتياً لمشاركة المجتمع المدني في تحويل النزاعات ودعم عمليات الإصلاح القائمة على المشاركة؛

(ج) إيلاء مزيد من الاهتمام لتحليل النزاعات والعوامل المسببة لها، وأيضاً إلى إنعاش الاقتصاد ومؤسسات الدولة؛

(د) إيلاء أهمية أكبر لدور الجهات الفاعلة الداخلية والمجتمعات المحلية في جهود الإصلاح، ولسبل تنظيم هذه المجتمعات وتعزيز قدراتها في مجال تحويل النزاعات؛

(هـ) عدم محاربة الأوجه المتعددة للفساد بصورة انتقائية، وعدم استخدام مكافحته كأداة لتعزيز سلطة النظام الحاكم. بل ينبغي محاربته على جميع المستويات، من خلال اتخاذ العديد من التدابير منها دعم مؤسسات مكافحة الفساد؛

(و) معالجة قضايا الفساد بهدف تحسين الخدمات الحكومية، والحدّ من المآخذ ضد أداء الدولة، ومعالجة الإحساس بالعدائية ضدها الذي يسهم في دفع الشباب إلى التشدد؛

(ز) إنشاء مرصد لرصد الديناميات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل منتظم بهدف إجراء قياس كمي ونوعي لحالة الحوكمة، وذلك بدلاً من استخدام مؤشرات غير دقيقة لرصد إصلاح الحكم؛

(ح) بناء الثقة في ما بين المواطنين، وبين المواطنين والدولة؛

(ط) وضع حدّ لغياب الشفافية ولحرية التصرف بلا رقيب والإفلات من العقاب، وهي ممارسات لطالما شابته الحوكمة في المنطقة؛

(ي) إعطاء الأفضلية لنهج تقاسم السلطة، بما أنها لا تزال من أنجع وسائل وقف الاقتتال، مع أنه يُخشى أن تتسبب بترسيخ نظم الحوكمة السائدة، وبتحويل بناء السلام المستدام إلى مهمة عسيرة؛

(ك) إدراج فصل الدين والطائفة عن الدولة ومؤسساتها ضمن أركان الحوكمة، لا سيما في سياق ترتيبات تقاسم السلطة وتسوية النزاعات في مرحلة ما بعد النزاع؛

(ل) تضمين سبل تسوية النزاعات معالجة قضية هياكل الحكم غير الرسمية التابعة عادةً لجهات فاعلة فردية. وغالباً ما يعتبر موالو هذه الهياكل أنّ بقاءها أمر بديهي، مما يشكل مشاكل كبيرة في مختلف مراحل ما بعد انتهاء الصراع؛

(م) تحديد الأركان الرئيسية لنظام الحكم، وهي الضوابط والموازنات والصلاحيات التنفيذية والرقابة القضائية، عن طريق إجراء حوار وطني أو مصالحة وطنية، وليس عن طريق إجراء الانتخابات. ويهدف هذا الأمر إلى تيسير استدامة عملية بناء السلام في بداية مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. أما الانتخابات، فمن المفترض إجراؤها في مرحلة لاحقة من أجل اختيار القيمين على إدارة نظام الحكم؛

(ن) ضمان مشاركة المجتمعات والسلطات المحلية في الحوار الوطني، والحوول دون اقتصره على النخب الوطنية؛

(س) إدراج الوساطة وبناء السلام ضمن سُبُل تحقيق التنمية، نظراً إلى الطابع المزمّن للأزمات في المنطقة؛

(ع) عدم حصر سُبُل إنهاء الصراع بتغيير النظام القائم. ففي معظم الحالات، لا يمكن الفصل بين هذا النظام ومؤسسات الدولة.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

مكان الاجتماع وموعد انعقاده

33- عُقد اجتماع "مؤسسات حكم قوية من أجل تحوّل حقيقي في البلدان المتأثرة بالنزاع" في بيت الأمم المتحدة، في بيروت، يومي 1 و2 كانون الأول/ديسمبر 2015.

المرفق(*)

قائمة المشاركين

- السيد عماد الامامي
مستشار
المملكة المتحدة
هاتف: +928 287 859
بريد إلكتروني: emadalemamie@icloud.com
- السيد أركان السبلاني
مدير المشروع الإقليمي
مكافحة الفساد والنزاهة في البلدان العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لبنان
هاتف: +961 3 840 559
بريد إلكتروني: arkan.el-seblani@undp.org
- السيد باسل البستاني
استاذ الاقتصاد والمالية ومستشار التنمية الاقتصادية
الدولية، الأردن
هاتف: +962 6 5792545
فاكس: +962 6 7310 551
بريد إلكتروني: albustanybasil@yahoo.com
- السيدة الهام الشجني
مدير إدارة حقوق الإنسان
جامعة الدول العربية، مصر
هاتف: +2010 25798868
فاكس: +2010 25740331
بريد إلكتروني: elham.alshegni@gmail.com
- السيد نديم شحادة
مدير مركز فارس للدراسات الشرق أوسطية
في جامعة تافتس، 60 باكليرد ميدلورد 02155
الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: +1 9613 869 857
بريد إلكتروني: nadim.shehadi@tufts.edu
- السيدة ندوى الدوسري
باحثة ومستشارة سياسية
630 شرق فلينتلوك وبحر ميرتي، الولايات المتحدة
الأمريكية
هاتف: +1 9074 460 202
بريد إلكتروني: naldawsari@gmail.com
- السيدة د. نتاشا أيزرو
محاضرة أولى
جامعة اسكس، المملكة المتحدة
هاتف: +44 1206 822057
جوال: +44 07949094920
بريد إلكتروني: nmezrow@yahoo.com
nezrow@essex.ac.uk
- السيد حافد الغويل
زميل أول في المجلس الأطلسي، مركز رفيق الحريري
واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: +1 2029577066
بريد إلكتروني: hafed.alghwell@post.harvard.edu
- السيد ابراهيم فريجات
زميل أول في السياحة الخارجية
مركز بروكنجز الدوحة
هاتف: +974 6616 1388
فاكس: +974 4422 7801
بريد إلكتروني: Isharqieh@brookings.edu
- السيد كرم كرم
رئيس قسم الأبحاث و باحث أول
مبادرة المساحة المشتركة، لبنان
هاتف: +961 1 284 980
جوال: +961 3 850 066
karam.karam@commonsinitiative.org
karamkaram@yahoo.com
- السيد أخيم ونمان
المدير التنفيذي
جنيف منهاج بناء السلام - سويسرا
هاتف: +44 22 04 58 908
بريد إلكتروني: achim@gpplatform.ch
- معالي الدكتور أنور بن خليفة
مدير عام
رئاسة الحكومة التونسية
8 شارع خانيس الهجري 203 الزهراء، تونس
هاتف: +216 7963 9836
بريد إلكتروني: anouarbenkhelifa@yahoo.fr

السيدة معين رباني
محلل وباحث مستقل لشؤون الشرق الأوسط
وزميل أول في المبادرة العربية لتحويلات الصراع
عمّان، الأردن
هاتف: +962 7959 11861
بريد إلكتروني: mail@mouinrabbani.net

السيدة منى فضل
كاتبة وباحثة
البحرين، المنامة
هاتف: +973 39604215
بريد إلكتروني: monyfd50@gmail.com

السيد سامر إرشيد
باحث وكاتب مستقل
رام الله، فلسطين
هاتف: +970 059 2423 920
بريد إلكتروني: samerirsahid@gmail.com

السيد شرف الموسوي
رئيس مجلس الإدارة
الجمعية البحرينية للشفافية
هاتف: +973 396 40929
بريد إلكتروني: Sharaf115@gmail.com

السيد توفيق المدني
مركز البحوث للدراسات الاستراتيجية
دمشق، الجمهورية العربية السورية
هاتف: +963 933 126 776
بريد إلكتروني: tawfik.madini@gmail.com

السيد ياسر قطارنة
مدير مشارك في التأسيس
المبادرة العربية لتحويلات الصراع
عمّان، الأردن
هاتف: +962 798 900 779
بريد إلكتروني: qatarneh.yasar@gmail.com

السيد يوسف محمود
كبير مستشاري المعهد الدولي للسلام
777 مركز الأمم المتحدة التجاري، نيويورك
الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: +1 212 225 9623
فاكس: +1 212 983 8246
بريد إلكتروني: mahmoud@ipinst.org

السيد زياد عبدالصمد
مدير شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية
بيروت، لبنان
هاتف: +961 1 366 319
بريد إلكتروني: abdel.samad@annd.org

السيدة نهلا ياسين حمدان
أستاذة في الجامعة الأميركية في دبي
أستاذة مساعدة في جامعة واين
هاتف: +971 632 60 2579
بريد إلكتروني: nyhamdan@gmail.com

السيد رامي خوري
مدير معهد عصام فارس في الجامعة الأميركية
في بيروت، لبنان
هاتف: +961 71 957009
بريد إلكتروني: rk62@aub.edu.lb

السيد رمزي نزهة
قطاع خاص، خبير في مكافحة الفساد
عمّان، الأردن
هاتف: +962 79 8811000
بريد إلكتروني: ramzinuzha@gmail.com

السيدة مالين هيرويج
مستشار حد النزاعات وبناء السلام
قطاع الحكم الديمقراطي وبناء السلام
المكتب الإقليمي للدول العربية
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
جوال: +962 79-5015300
بريد إلكتروني: malin.herwig@undp.org

السيدة مروى داوودي
أستاذ مساعد في مركز العلاقات الدولية للدراسات العربية
المعاصرة، جامعة جورج تاون
واشنطن، الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: +1 202 687 3088
فاكس: +1 202 687 7001
بريد إلكتروني: mdl269@georgetown.edu

السيدة ميلاني كاميت
أستاذ مشارك، قسم الحوكمة في جامعة هارفرد
1737 كامبريدج، الولايات المتحدة الأمريكية
هاتف: +1 215 208 2736
بريد إلكتروني: mcammett@g.harvard.edu

السيد محمد الدهشان
اقتصادي، البنك الأفريقي للتنمية
شارع ميرتون، اوكسفورد، المملكة المتحدة
هاتف: +44 7 34233 4021
بريد إلكتروني: mohamed@post.harvard.edu

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الآنسة فالنتينا كالديرون - مه هيا
مسؤولة أولى شؤون اقتصادية
إدارة القضايا الناشئة والنزاعات
هاتف: +961-1-978623
بريد إلكتروني: calderonmejia@un.org

السيد جورج ويلكوكسون
مسؤول شؤون اقتصادية
إدارة القضايا الناشئة والنزاعات
هاتف: +961-1-978604
بريد إلكتروني: willcoxon@un.org

السيدة صوفيا اللي
مسؤولة برامج بالزماله
هاتف: +961-1-978621
بريد إلكتروني: palli@un.org

السيدة لبنى اسماعيل
باحثة مساعدة
إدارة القضايا الناشئة والنزاعات
هاتف: +961-1-978630
بريد إلكتروني: ismail51@un.org

السيد طارق العلمي
مدير إدارة القضايا الناشئة والنزاعات
هاتف: +961-1-978616
بريد إلكتروني: alamit@un.org

السيد أديب نعمة
مستشار إقليمي
هاتف: +961-1-978337
بريد إلكتروني: nehmeh@un.org

السيد يوسف شعيتاني
رئيس قسم النزاعات والاحتلال والتنمية
إدارة القضايا الناشئة والنزاعات
هاتف: +961-1-978619
بريد إلكتروني: chaitani@un.org

السيد فرناندو كانتو - بازلدوا
مسؤول أول شؤون اقتصادية
إدارة القضايا الناشئة والنزاعات
هاتف: +961-1-978620
بريد إلكتروني: cantu@un.org